بعيدا عن الجادين

واحد «أيزو» من فضلك!

■ الشركات المصرية تتسابق للحصول عليها وبعض الأسواق الدولية لا تعترف بها!

■ تعدد المكاتب المانحة يفتح الباب للتلاعب

■ د. نادر رياض: مصر أقل دول المنطقة حصولا على تلك الشهادة

■ د. ثروت باسيلي: لن يسمح بالتعامل الدولي بعد عام ٢٠٠٠ إلا للشركات الحاصلة على الأيزو

أصبحت شهادة «الأيزو» حديث الساعة وصار الحصول عليها حلم الآلاف الشركات بمصر وتحولت إلى «صك غفران» وتسابق الجميع على أن تلحق بأسماء شركاتهم ومصانعهم كلمة «ايزو» بمختلف درجاتها.. ما هى قصة الايزو؟ وما حقيقتها؟

تكشف مناقشات لجنة الصناعة بمجلس الشعب التى يرأسها الدكتور أمين مبارك عن انتشار العديد من المكاتب الاستشارية التى تقوم بدور الوسيط بين الشركة أو المصنع الذى يرغب فى الحصول على شهادة الايزو والجهة الدولية المانحة لها مقابل مبالغ تتراوح ما بين ١٠ آلاف دولار و ١٥ ألف دولار.

والايزو هى مواصفات لإدارة نظم الجودة الصادرة عن الهيئة الدولية للتوحيد القياسى ومقرها جنيف وهذه الهيئة هى اتحاد عالمى يضم أجهزة التوحيد القياسى المنتشر فى العالم. وابتداء من عام ٨٧ أصدرت هذه الهيئة عدة مواصفات لنظم الجودة تتعلق بالتصميمات والتطوير والإنتاج والتفتيش والإدارة لأية منشآت وأطلقت عليها اسم «ايزو» وتنقسم «الايزو» إلى ٤ درجات فهناك الايزو ٩٠٠٠، و ٩٠٠١، و ٩٠٠٢ ثم ١٤٠٠٠ وكلمة الايزو هى اختصار لاسم المنظمة العالمية للتوحيد القياسى.

ويقول الدكتور خلاف عبد الجابر أستاذ المالية بكلية التجارة جامعة القاهرة وعضو مجلس الشورى إن السبب الرئيسى لصدور الأيزو هو ما تزعمه الهيئة الدولية للتوحيد القياسى لإصدار مواصفات رغبة المساعدة لمواطنى العالم على انتقاء السلع والخدمات ذات الجودة العالمية ومن ثم يتزايد الاهتمام بإنتاج سلع صناعية بشروط ومتطلبات الجودة المطلوبة والايزو من قبيل السياسات التجارية وفى كثير من الأحيان يكون من أغراضها حماية الصناعات المحلية فى هذه السوق ومن ثم تسابقت كثير من المشروعات خاصة التصديرية فى الدول النامية على الحصول على تلك الشهادات حتى يمكن أن تقبل السوق الصناعية ذات القدرة الكبيرة إنتاج تلك المشروعات، ويضيف د. خلاف وفى تقديرى أن هذه المواصفات من شأنها أن تحد من صادرات الدول عموما دون تعارض مع «الجات» نظرا لأنها سياسات تتطلبها هذه الأسواق لتصريف السلع فيها ولا تطولها أحكام «الجات» التى تهدف إلى تحرير السوق من كافة القيود الجمركية.

ويستطرد قائلا: ويلاحظ أن صادرات الدول الصناعية الكبرى لا تحتاج إلى شهادات الايزو لأن المستهلك مدرك أن تلك المنتجات ملتزمة بشروط الجودة ولا تحتاج لإقرار الهيئة الدولية ومن ثم فالمستهلك يقبل على إنتاج الدول الصناعية الكبرى ولا يتساءل هل هى حاصلة على الايزو أم لا، لهذا فالعديد من الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية لا تهتم كثيرا بالحصول على شهادات الجودة العالمية أما دول النمور الآسيوية فإن حجم تصديرها الهائل يعود إلى علاقات تلك الدول وشركاتها بالأسواق العالمية وقد فتحت دول أوروبا أسواقها لمنتجات دول النمور الآسيوية بدون حصولها على الايزو وكانت الايزو قد صدرت دوليا منذ عام ١٩٨٧ وكانت ولاتزال شرطا مهما للتصدير إلى أوروبا ابتداء من عام ١٩٩٣ ولكن يلاحظ أن دول النمور غزت الأسواق الأوروبية قبل ذلك التاريخ واستطاعت أن تتوام مع متطلبات السوق الأوروبية والعالمية. ويوضح:

ولأن السوق الأوروبية تستوعب ٤٢ بالمائة من إجمالى الصادرات المصرية فإن الشركات تتسابق على الحصول على شهادات الأيزو حتى تستطيع المنافسة فى السوق الأوروبية رغم أن الأسواق الأخرى لا تشترط وجود تلك الشهادات.

وتتوقع الدكتورة زينب عيد وكيل لجنة الصناعة بمجلس الشورى أن تشهد السنوات المقبلة تسابقا شديدا على الحصول على شهادات الايزو ١٤٠٠٠ المتعلقة بالبيئة وتقول: من خلال خبرتى كصاحبة مكتب لمنح شهادات الايزو يقوم أحد أستشاريى المكتب بمناقشة صاحب الشركة الذى يريد الحصول على الايزو ويراجع معه كل شئ متعلق بشركته والمشكلة فى البداية هى منح شهادة الايزو لأى شركة فى أول مرة ثم تأتى القضية الأساسية وهى الاستمرار فى الحصول عليها، حيث يتم تجديدها سنويا وعن طريق مكاتب الخارج بعد المراجعة والتفتيش المستمر.

وتنفى د. زينب صلة شهادات الأيزو بأى عمليات تتعلق بتجميع المعلومات مؤكدة أن هناك طرقا أخرى لذلك أما تجميع معلومات حول الشركة وإنتاجها وطريقة إدارتها فهذا أمر يتعلق بمنح الشهادة. وتوضح قائلة: عموما هناك أسواق مثل الولايات المتحدة لاتشترط «الايزو» على وارداتها من دول العالم ومن الممكن أن تطالب مصر بأن تكون كافة الواردات القادمة إليها حاصلة على شهادات الجودة.

وتوضح قائلة: وأسعار الحصول على الايزو تتوقف على حجم العمل فى المكان وتتراوح من ٣٠ إلى ١٠٠ ألف جنيه وقد سبق أن رفضت الشركات الدولية المانحة للايزو منح شركات مصرية الشهادة لوجود عجز فى تحقيق شروط معينة حتى تحصل عليها.

ويطرح المهندس سامى خليل مدير التخطيط بإحدى الشركات الصناعية الكبرى رأيا آخر ويقول: دول النمور واليابان تطبق قوانين أشد فيما يتعلق بالجودة فالنظام المتبع لا يعترف بالايزو مثل أمريكا ولكن يطلقون على نظامهم اسم «المعيب صفر» وهو نظام معقد، فالجودة هناك مسئولية الجميع ولأمريكا نظام مختلف بساير شروط هيئة التوحيد القياسى الأمريكية وعموما موضوع اختراع الايزو يعود إلى عدم ثقة دول أوروبا فى المنتج القادم من دول العالم الثالث ويقول: إن استخراج الايزو يجب أن يتم من خلال خطوتين الأولى مكتب تأهيل - يساعد الشركة أو المصنع أو المنشأة فى تنظيم عملها وتهيئتها للتقدم للحصول على الشهادة والخطوة الثانية مكتب مانح الشهادة الذى يراجع كل هذه الخطوات ثم يقوم بمنح الايزو.

ولكن فى مصر هناك مكاتب تأهيل ومانحة فى نفس الوقت وبناء عليه فإن عملية المراجعة لا تكون دقيقة ولا محايدة بالشكل المطلوب.

ويكشف المهندس محمد السيد أحد خبراء التطوير أن عددا من المكاتب يتلاعب فى منح شهادات الايزو ولكن يتم كشف مثل هذه الوسائل عند تجديد المنح بعد عام ويقول وهناك شركات حصلت عليها لأول مرة ولكن أثناء التفتيش تم سحب هذه الشهادة بعد أن اكتشفت هيئات ومكاتب المراجعة أن تلك الشركات فقدت الشروط الواجب توافرها لاستمرار منح تلك الشهادة.

وللدكتور ثروت باسيلى رئيس مجلس إدارة شركة أمون للصناعات الدوائية الحاصلة على ٣ شهادات للايزو رؤية مختلفة وجادة يقول الدكتور باسيلى فى البداية معلقا على الجدل الدائر حول شهادات الايزو «إن كل شئ له قيمة لابد أن يهتم به الناس والايزو تدخل فى إطار الأشياء المهمة والقيمة لذلك كثر الحديث عنها وبالتأكيد الهجوم عليها يأتى ممن حاولوا الحصول عليها أو حاولوا وفشلوا والذى حاول عرف بالتأكيد صعوبة هذا المشوار وقيمة وأهمية هذه الشهادة أما ما يقال عن أن هناك جهات تمنح الشهادات بسعر رخيص وبالاتفاق فهذا شئ غير صحيح فالجهات المانحة لتلك الشهادات جهات دولية متخصصة ومعترف بها وتمنح الشهادات وتعمل فى ١٥٠ دولة ولا يمكن لأى من تلك الجهات أن تمنح تلك الشهادات لمؤسسة أو هيئة دون وجه حق، لأنها بذلك ستضحى بسمعتها». وما لايعلمه البعض - يواصل د. ثروت باسيلى طرح وجهة نظره - أن الايزو شهادة بالغة الأهمية ولن يسمح بالتعامل بين الشركات مع بعضها البعض بعد عام ٢٠٠٠ إلا للحاصلين على الايزو ٩٠٠٠ بدرجاتها المختلفة.

وسيكون أحد الشروط الأساسية للتعامل التجارى والصناعى والاستيراد والتصدير هو حصول تلك الشركة أو المنشأة على شهادة الايزو.

هذا من جانب والجانب الآخر هناك تأثير حصول أية شركة على شهادة الأيزو على العاملين بها فمع مرور الوقت يصبح الإنسان العامل فى تلك الشركة منضبطا ومتوافقا ومتكيفا مع نظام العمل المعمول به فى الشركة سواء فى سلوكه أو فى طريقة تفكيره أى أن الإنسان يصبح بذاته حاصلا على شهادة الجودة فى سلوكه وتفكيره وساعات عمله وانضباطه وإنتاجه.

ويقول د. نادر رياض إننا فى مصر دائما نقلل من طبيعة أى عمل أو نعمم أحكامنا بشكل دائم ودائما ما تكون نظرية التعميم سوداء.

والايزو هى نظام تأهيل وهو نوع من التعليم.. من هنا نقول نحن أمام قضية التعليم والاستفادة منه، صحيح أن لدينا نسبة هائلة فى كافة التخصصات ولكن لم يستفد أحد من مسألة التأهيل، عموما إذا أردنا أن ننظر لموقف مصر من قضية الايزو وحتى نحدد حجم المشكلة مقارنة بالدول المماثلة فى ظروفنا فسنجد أنه إحصائيا عدد الشهادات الممنوحة فى مصر للايزو ٩٠٠٠ لم يتعد حتى منتصف عام ٩٦ عدد ٤٩ شهادة مقارنة بتركيا التى بلغت فى نفس الفترة ٤٩٤ شهادة وحصلت دول الخليج العربية على ١٩٦ شهادة والسعودية ٢٤٠ شهادة أما إسرائيل فقد حصلت على ٩٦٩ شهادة وإذا نظرنا لاستراليا فقد حصلت على ١٠ آلاف شهادة وجنوب أفريقيا على ٢٩٠٠ شهادة وانجلترا ٥٤ ألف شهادة.

أما الايزو ١٤٠٠٠ والتى اكتملت مواصفاتها منذ بداية العام الماضى ٩٦ فعلى مدى العام ونصف العام الماضية لم يتعد المؤهلون لها فى مصر ٣ شركات وهى شركة أسمدو الكربون بالإسكندرية وشركة بافاريا وأمون. وهناك نوعان من التأهيل.. التأهيل من خلال مكاتب خارجية تقوم بالتفتيش ومتابعته ويسمى هذا النوع من التأهيل تأهيلا عن طريق أول يد أو الحصول على الخبرة من مصدرها الأول. ويتكلف فى حدود ١٥٠ إلى ٣٠٠ ألف جنيه وذلك للشركات المتوسطة.

أما لو تم تأهيلها عن طريق مكاتب أهلت للتأهيل عن طريق مكاتب معتمدة من الخبرة فيتكلف من ٤٠ ألف جنيه إلى ٦٠ ألف جنيه ولدى اليابان شهادات لاتتعدى ٨ أو ٩ آلاف شهادة لأن لدى اليابان نظام جودة إدارة أقوى من الايزو وبالتالى هناك نظام بديل ينتهى بتحقيق الجودة الشاملة عن طريق نظام داخلى فى الشركات لا نظام حلقات الجودة وتضييق نظرية «كايزن اليابانية» وهى تعتبر بديلا يتماشى مع تجربة الشعب اليابانى وطبيعته التى تتسم بالولاء والانتماء الكامل للعمل وصاحب العمل.

ويواصل د. نادر رياض حديثه قائلا: والايزو فى واقع الأمر هى توحيد للمفاهيم المتفق عليها عالميا مع المفاهيم المصرية بحيث تقربنا من التعامل مع الحركة العالمية اقتصاديا وتجاريا وبلغة العالم ووفقا للشروط والمعايير الدولية فخلال سنوات لن يقول أحد إن هذه الصناعة صناعة يابانية أو مصرية أو فرنسية بل سيقول الجميع إنها مطابقة للمواصفات العالمية وهذه هى الايزو باختصار وهذه هى أهميتها.

وفى النهاية يرى خبراء الجودة فى مصر أن موضوع الايزو يحتاج لمراجعة وأن على وزارتى الصناعة والتموين والتجارة القيام بدورهما فى كشف صلاحية بعض المكاتب الداخلية التى تمنح تلك الشهادات ودعم جهود الجادين للحصول عليها ومنع التلاعب لدى البعض الآخر.

ووفقا لتصريحات المهندس سليمان رضا وزير الصناعة فإن وزارته اتفقت مع وزارة التموين والتجارة ووزيرها د. أحمد جويلى على قيام وزارة الصناعة بالتفتيش على شركات الايزو وقيام وزارة التموين بحملات على الأسواق للتأكد من مطابقة المنتجات المطروحة فى الأسواق المصرية للمواصفات القياسية وذلك فى لجنة مشتركة.

الايزو فى النهاية ستصبح مقياسا لقدرة الصناعة والمنتجات المصرية للعبور خارج الحدود.. فهل سنأخذ الأمر بجدية كما فعلها البعض أم سيتحول الأمر إلى مجرد «منظرة» وكأننا نطلب واحد «أيزو» إعلاميا على مقهى السوق المحلية!!

مجدى السيد ونبيل يوسف